

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠١

بإنشاء الجهاز القومى للتنسيق الحضارى

### رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بإنشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛

وعلى قانون التخطيط العمرانى الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣ فى شأن تنظيم جهاز التفتيش الفنى

على أعمال البناء ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٧٩ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء اللجنة العليا

للتنسيق الحضارى ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

### قرر :

( المادة الاولى )

تنشأ هيئة عامة قومية تسمى « الجهاز القومى للتنسيق الحضارى » تكون لها الشخصية الاعتبارية ، ومقرها مدينة القاهرة ، وتتبع وزير الثقافة .

( المادة الثانية )

يهدف الجهاز إلى تحقيق القيم الجمالية للشكل الخارجى للأبنية والفراغات العمرانية والأثرية ، وأسس النسيج البصرى للمدينة والقرية وكافة المناطق الحضارية بالدولة بما فى ذلك المجتمعات العمرانية الجديدة .

وللجهاز فى سبيل تحقيق أهدافه اتخاذ جميع القرارات والتوصيات اللازمة لتحقيق أهدافه وذلك بما لا يعارض مع أحكام القوانين والتشريعات القائمة ، وله على الأخص ما يأتى :

١ - إعادة صياغة الرؤية الجمالية لكافة مناطق الدولة والعمل على إزالة التشوهات الحالية .

٢ - إعداد قاعدة بيانات شاملة لجميع المباني الأثرية والقصور والفيلات والمباني ذات الطابع المعماري المميز بجميع محافظات الجمهورية ووضع القواعد اللازمة للحفاظ عليها .

٣ - وضع الضوابط التى تكفل عدم التغيير فى الشكل المعماري القائم بمنع الإضافات التى تتم على المباني القائمة والتى تشوه المنظر العام .

٤ - وضع أسس التعامل مع الفراغات المعمارية كالمحدائق والشوارع والأرصفة والإنارة والألوان المستخدمة بمراعاة طبيعة كل منطقة والمعايير الدولية المتعارف عليها وبما يحقق احترام حركة المشاة والمعاقين مع استخدام الخامات والألوان التى تتناسب مع الطابع المعماري لكل منطقة .

٥ - وضع الشروط والضوابط اللازمة لشكل الإعلانات واللافتات بالشوارع والميادين وعلى واجهات المباني من حيث المساحة والارتفاع والألوان والمكان الذى يوضع فيه الإعلان أو اللافتة .

٦ - إعادة صياغة الميادين العامة وفقاً لرؤية معمارية وبصرية تتفق والطابع المميز لكل منطقة مع الاحتفاظ بالشكل القديم الأصيل للميادين التى تمثل طابعاً معمارياً متميزاً .

٧ - إبداء الرأى فى مشروعات القوانين واللوائح التى تسهم فى تحقيق التنسيق الحضارى .

## ( المادة الثالثة )

يكون للجهاز مجلس إدارة يشكل من رئيس مجلس الإدارة ويصدر بتعيينه وتحديد راتبه وبدلاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص ، وعضوية كل من :  
 رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .  
 أربعة من شاغلي الوظائف العليا بالجهاز يصدر بتعيينهم قرار من الوزير المختص .  
 ممثل بدرجة رئيس إدارة مركزية على الأقل لكل من وزارات الإسكان والأوقاف وشئون البيئة والمجلس الأعلى للآثار وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .  
 أربعة من المهتمين بشئون التنسيق الحضارى يصدر بتعيينهم لمدة سنتين قابلة للتجديد قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص .  
 ويحدد رئيس مجلس الوزراء بقرار منه المكافآت المستحقة لأعضاء مجلس الإدارة .

## ( المادة الرابعة )

مجلس الإدارة هو السلطة العليا المهيمنة على شئون الجهاز وتصريف أموره وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذى قام من أجله ، وعلى الأخص :  
 ١ - تنفيذ قرارات اللجنة العليا للتنسيق الحضارى .  
 ٢ - اعتماد خطط عمل الجهاز وتوفير الاعتمادات اللازمة لها .  
 ٣ - وضع اللوائح المنظمة للشئون الفنية والمالية والإدارية والمخازن والمشتريات دون التقيد بالنظم واللوائح الحكومية .  
 ٤ - إقرار الهيكل التنظيمى للجهاز وجدول للوظائف يتضمن وصف كل وظيفة وتحديد واجباتها ومسئولياتها والاشتراطات اللازم توافرها فيمن يشغلها وترتيبها فى إحدى المجموعات النوعية .  
 ٥ - وضع اللوائح المتعلقة بنظام العاملين بالهيئة دون الإخلال بالقواعد والضمانات الأساسية الواردة بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .  
 ٦ - الموافقة على مشروع الموازنة السنوية للجهاز ومشروع ميزانيته وحسابه الختامى توطئة للعرض على الجهات المختصة .

- ٧ - اقتراح عقد القروض .
- ٨ - قبول الهبات والتبرعات التي تقدم للجهاز ولا تتعارض مع أغراضه .
- ٩ - النظر في كل ما يرى الوزير المختص أو رئيس مجلس الإدارة عرضه على المجلس من المسائل التي تتصل بنشاط الجهاز .

#### ( المادة الخامسة )

يجتمع مجلس إدارة الجهاز بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر وكلما دعت الضرورة إلى ذلك ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية آراء الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وللمجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته من يرى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة من العاملين بالجهاز أو من غيرهم دون أن يكون لهم صوت محدود .

#### ( المادة السادسة )

يبلغ رئيس مجلس إدارة الجهاز قرارات مجلس الإدارة إلى الوزير المختص للنظر في اعتمادها ، وللوزير حق الاعتراض عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبلاغه بها ، فإذا لم يعترض عليها خلال هذه المدة اعتبرت نافذة ، أما إذا اعترض عليها خلال الميعاد المتقدم فترد إلى مجلس الإدارة ، فإذا تمسك بها أعاد عرضها على الوزير لاتخاذ ما يراه بشأنها .

#### ( المادة السابعة )

يختص رئيس مجلس إدارة الجهاز بما يلي :

- ١ - إدارة الجهاز وتصريف شئونه .
- ٢ - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .
- ٣ - موافاة الوزير المختص وأجهزة الدولة المعنية بما يطلب من بيانات أو معلومات .

#### ( المادة الثامنة )

يمثل رئيس مجلس الإدارة الجهاز أمام القضاء وفي صلاته بالغير .

## ( المادة التاسعة )

تتكون موارد الجهاز مما يأتى :

- ١ - الاعتمادات التى تخصص له فى الموازنة العامة للدولة .
- ٢ - القروض التى تعقد لصالح الجهاز .
- ٣ - الهبات والتبرعات التى يقبلها الجهاز .

## ( المادة العاشرة )

أموال الجهاز أموال عامة ، وللجهاز فى سبيل اقتضاء حقوقه اتخاذ إجراءات الحجز الإدارى والتنفيذ المباشر .

## ( المادة الحادية عشرة )

يكون للجهاز موازنة خاصة فى إطار الموازنة العامة للدولة .  
وتبدأ السنة المالية للجهاز مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهى بانتهائها ،  
ويكون للجهاز حساب مصرفى خاص بالبنك المركزى المصرى تودع فيه موارده .

## ( المادة الثانية عشرة )

يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

## ( المادة الثالثة عشرة )

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .  
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ ذى القعدة سنة ١٤٢١ هـ  
( الموافق ١٢ فبراير سنة ٢٠٠١ م ) .

حسنى مبارك